الانتخابات البرلمانية العراقية 2003-2010

د.فاطمة حسين سلومي

يتلخص البحث الموسوم (الانتخابات البرلمانية العراقية 2003–2010) من مقدمة وفصلين عن الخاتمة . يتناول الفصل الأول بدايات الانتخابات البرلمانية في العراق (2003–2005) والذي ينقسم الى مبحثين .

المبحث الأول : سلطة الاحتلال الأمريكي وتشكيل الجمعية الوطنية اما البحث الثاني فيتناول دور الجمعية الوطنية في تشريع القوانين ، اما الفصل الثاني فيتناول انتخابات 10/كانون الأول عام2005 فيتكون من مبحثين المبحث الأول النتائج والتبعات اما المبحث فيتناول انتخابات عام 2010 والمشروعية . ومن هنا انطلق البحث ليسلط الضوء على عملية التغيير التي بدأت عام 2003 بعد سقوط النظام السابق لتاتي هذه المرحلة التي جرت وفق عملية التحول السياسي ودخول العراق في ممارسة ديمقراطية جديدة ما بين انتخابات عام 2005 وعام 2010 التي تغير فيها الحال . على الرغم من الخلافات على النتائج بين القوائم الفائزة واقبال المواطنين على صناديق الاقتراع ليتم تعزيز هذه التجربة بالاسلوب السلمي لواجهة الاحتلال الأمريكي.

Abstract

The current research (Iraqi Parliament Elections 2003-2010) falls into two chapters plus the introduction and the epilogue, the first chapter deals with (early beginning of Iraqi Parliament 2003-2005) which falls into two units as well, the first unit (the domination of the American invasion and forming of the national committee) while the second (the rule of the national committee in laying rules and acts).

The second chapter studies (the elections of 15/12/2005) falls into two units, the first one studies (results and consequences), while the second deals with (2010 elections and authenticity).

The current research aims to put the changing and advancement in Iraq under the microscope starting from the falling of the former governing regime and in 2003 and the starting of the current era when Iraq endure significant changes and behold the rise of democracy between the elections of 2003 and the elections of 2010 In spite of the disagreements between the elected nominees and candidates, how Iraqi people rush to election boxes in the current research I tried to support that with the scientific method to stand for the American invasion.

المقدمة:

منذ عملية التغيير في العراق عام 2003،وسقوط النظام السابق وما أعقبها من تطورات كثيرة،أصبح العراقيون يأملون تحديث هذا الواقع الذي جعل العراق يقبع تحت الاحتلال الأمريكي، بعد صدور قرار مجلس الأمن المرقم(1483)، وبعد ثمانية أشهر من حكم الاحتلال، بدأ العراقيون يسعون لإنهاء الاحتلال وتشكيل حكومة عراقية، وبالفعل صدر قرار مجلس الأمن (1511) الذي حدد جدولاً زمنياً لإنهاء الوجود الأمريكي، انتهى بتوقيع قانون إدارة الدولة في آذار عام 2004، الذي حدد المرحلة الانتقالية لإجراء الانتخابات العامة، فكان من الطبيعي أن تجري على وفق عملية التحول السياسي الذي انطلق منذ2003/4/9 والى شباط 2005/12/31 ليعقبها بعد ذلك المرحلة الدائمية التي حددت انتخابات عام 2006 وانتخابات 2010.

لهذا فأن بحثنا الموسوم (الانتخابات البرلمانية العراقية 2003-2010)، يسعى إلى تسليط الضوء على واقع الانتخابات العراقية،وتقيمها في هذه الفترة وعلى بعض الضرورات اللازمة للاستيفاء بشروط الانتخابات وقسم البحث الى فصلين، والخاتمة وكما يلي :

الفصل الأول : (بدايات الانتخابات البرلمانية في العراق 2003-2005)، الذي ينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : سلطة الاحتلال الأمريكي وتشكيل الجمعية الوطنية العراقية .

أ. الجذور الأولى لتأسيس الجمعية الوطنية العراقية

ب. قانون الانتخابات الجديد

أما المبحث الثاني (دور الجمعية الوطنية في تشريع القوانين)

أ. قانون الاستفتاء العام

ب. الفترة الانتقالية

أما الفصل الثاني (الانتخابات 15 كانون الأول عام 2005) فيتكون من مبحثين:

المبحث الأول : النتائج والتبعات :

أ. الانتخابات بين الحقيقة والتشكيك.

ب.الإجماع الوطني في الانتخابات.

أما المبحث الثاني (انتخابات عام 2010 والمشروعية):

أ. الاستعدادات الأولية للانتخابات البرلمانية .

ب. انتخابات عام 2010 واهم المشاركين.

ج. الائتلافات والكيانات المشاركة في الانتخابات

د. نتائج الانتخابات الأخيرة .

الخاتمة والاستنتاجات.

المصادر والمراجع.

1- **أهمية الدراسة** :

تنطلق أهمية الدراسة، من الحاجة إلى ضرورة تسليط الضوء على الانتخابات البرلمانية في العراق منذ 2003 ولغاية 2010، وتداعيات هذه المرحلة المهمة في العراق . في الوقت الذي يقبع تحت الاحتلال الأمريكي لذلك يمكن ان تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي :

أ- تقدم هذه الدراسة نموذجاً...لمشروعية الانتخابات في وقت مر العراق بمراحل. بدءا من الحاكم العسكري الأمريكي كارنر ثم سلطة الائتلاف المؤقت 2003/5/16 – 2004/6/28، التي تزعمها الحاكم المدني بريمر ثم تأسيس مجلس الحكم العراقي 2003/7/13، التي استمرت حتى تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة عام 2004 .

ب- تسعى هذه الدراسة،إلىإعطاء صورة عن الانتخابات عام 2005، وعام 2010 . واهم المعوقات التي حدثت فيها .

2- **أهداف الدراسة** :

تهدف الدراسة إلى ما يلي : -

1- التعرف على قانون الانتخابات الجديد الذي أصدرته الجمعية الوطنية في (18) أيلول عام 2005، وكيفية إلغاء قانون الانتخابات السابق المرقم 2004/96 الذي أصدره الحاكم المدني بريمر .

2- دراسة الأسباب والعوامل المؤثرة في الانتخابات في ظل الظروف التي يمر بها العراق، وفي المجالات كافة، ما بين الخدمات من ماء وكهرباء وتفشي البطالة، والمحسوبية والفساد الإداري والمالي .

3- **مشكلة البحث**:

تعد مرحلة الانتخابات للفترة من 2003-2010مرحلة مهمة في تاريخ العراق المعاصر من خلال تقييم لكل ماشهدته المرحلة من ابعاد ودلالات تبرز في مضامينها مشكلة البحث القائمة على التساؤلات الآتية:

1- مدى استيفاء الانتخابات العراقية ونظامها، للشروط الدولية المثلى لتحقيق الديموقراطية.

2- هل ان هذه الانتخابات كانت على اساس نسبي واعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة .

3- هل انبثقت الانتخابات بواقع حر، اسهمت بتحقيق الاستقرار السياسي في المستويات كافة .

4- **منهجية البحث** :

اعتمد البحث في موضوعه على المنهج التاريخي، استناداً إلى المصادر المتوفرة، ثم توظيف المنهج التاريخي للوصول إلى صورة متكاملة عن المصادر التي تطرق إليها البحث،من خلال رؤية بحثيه متكاملة تمنح الباحث القدرة على التمعن والتبصر بالحدث .

الفصل الأول

بدايات الانتخابات في العراق 2003-2005

المبحث الأول:سلطة الاحتلال الأمريكي وتشكيل الجمعية الوطنية العراقية

أ. الجذور الأولى لتأسيس الجمعية الوطنية :

بعد سقوط نظام صدام حسين في 9 نيسان 2003، كان من الطبيعي ان يكون هناك فراغاً واضحاً في السلطة .. وما أحدثه هذا الفراغ من نهب وسلب في الدوائر والوزارات والمرافق الخدمية الأخرى والذي انعكس بشكل أوبأخر ، على الشارع العراقي ، الذي بات يشعر بانعدام القانون وبسبب هذه الظروف اصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (1483) في 2003/5/22، الذي وضع العراق تحت الاحتلال الأمريكي[1]، وبعد أشهر تقريباً من حكم الاحتلال ، طرح مبدأ إقامة حكومة مستقلة تتمتع بسيادة متكاملة وبالتالي مرت بمراحل ...منها المرحلة الأولى، المتمثلة بالحاكم العسكري جي كارنر 2003/4/9 – 2003/5/16 التي وضعت العراق تحت الإدارة المباشرة للجيش الأمريكي .. واستمرت بحدود شهر واحد وانتهت بفشل كارنر في تشكيل حكومة عراقية مقبولة من الشعب العراقي ثم المرحلة الثانية – سلطة الائتلاف المؤقت 2003/5/16 – 2004/6/28، هذه المرحلة تزعمها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر وإعلانه سلطة الائتلاف المؤقت (CPA) بصفتها السلطة التشريعية العليا في البلاد ثم تأسيس مجلس الحكم العراقي في2003/7/13، الذي تولى تشكيل الحكومة العراقية والإشراف على عملها تشريعياً، وبسبب بقاء العراق خاضعاً لسلطة الاحتلال وفق القرار (1483) تأخر تشكيل الحكومة .

استمرت هذه المرحلة حتى تاريخ 2004/6/28، وهو موعد تسليم السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، واهم ما يميز هذه المرحلة هو الاتفاق على قانون إدارة الدولة بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف، تضمن قانون إدارة الدولة المبادئ الأساسية لدستور مؤقت يحدد فيه جدول زمني للسياسة الانتقالية[2]، ثم بعد ذلك

بدأت المرحلة الثالثة–الحكومة العراقية المؤقتة2004/6/28–2005/1/31،التي تضمنت تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة اختتمت بالمرحلة الرابعة الحكومة العراقية الانتقالية شباط/آذار 2005/12/31 . التي حددت من خلالها نقاط مهمة أهمها إيجاد مجلس تشريعي انتقالي منتخب، وحكومة انتقالية منتخبة، وهيئة منتخبة تسن دستور دائم للبلاد، ومن هنا انطلقت الانتخابات وذلك حسب البرنامج الذي أعلنته المفوضية العليا المستقلة (اللجنة المسؤولة عن إجراء الانتخابات في العراق والتي أقامها الاحتلال الأمريكي بقرار 92 في 2004/5/31[3]، وذلك في 2005/1/30 متمثلة بانتخابات[4] .

1- الجمعية الوطنية العراقية.
2- مجلس المحافظات (18) مجلس .
3- المجلس الوطني الكردستاني .

أما فيما يخص انتخابات الجمعية الوطنية العراقية، فتعتبر هذه الجمعية أعلى سلطة أو هيئة تشريعية (تشرع القوانين) في المرحلة الانتقالية 2005/1/31 وحتى2005/12/31 وتتكون من (275) عضواً ومن ابرز مهامها[5].

1- انتخاب رئيساً للدولة ونائبين يشكلون مجلس الرئاسة
2- المصادقة على رئيس الوزراء المرشح من قبل الرئاسة
3- كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق في موعد أقصاه 2005/8/15
4- تولي الرقابة والإشراف على عمل الحكومة
5- تشريع القوانين والمصادقة على إبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية
6- الموافقة على مشروع الموازنة العامة مع حق التخفيض واقتراح الزيادة

ب. قانون الانتخابات الجديد:

وفي 18 أيلول عام 2005 ، أصدرت الجمعية الوطنية قانون الانتخابات الجديد، والذي ألغى بموجبه قانون الانتخابات السابق المرقم 2004/96، الذي أصدره الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، وبموجب هذا القانون ونظام توزيع مقاعد النواب المرقم 2005/13، يعد أول قانون انتخابي صدر في العراق بعد

التغيير، وتحديداً من السلطة التشريعية المنتخبة بموجب الدستور لسنة 2005، مما أضفى ميزه تميزه عن بقية القوانين المنتخبة[6]، والذي يتطلب فيه[7] .

1- أن يكون الترشيح بطريقة القائمة المغلقة ويجوز الترشيح الفردي.
2- لايقل عدد المرشحين على ثلاثة من القائمة ولايزيد على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية .
3- يجب أن تكون امرأة واحدة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين في القائمة، فضلاً عن ذلك يستوجب أن تكون ضمن أو لستة مرشحين في القائمة امرأتان على الأقل، وهكذا حتى نهاية القائمة، وبذلك حدد نظام الانتخابات طريقة اعتماد نظام (الكوتا) من خلال إلزام الأحزاب بتحديد نسبة الثلث للنساء في قوائم مرشحيها[8].
4- توزيع المقاعد المخصصة لكل قائمة على المرشحين طبقاً لترتيب الأسماء الواردة فيها.
5- يتم توزيع المقاعد على المرشحين وليس على الكيانات، ولا يجوز لأي من الكيانات ان يسحب من المرشح المخصص له .

ووفق هذا النظام الانتخابي جعل العراق ضمن دائرة انتخابية واحدة على أساس نظام التمثيل النسبي ، الأمر الذي جعل ثلاث قوائم ائتلافية تحصل على 96% من مقاعد الجمعية الوطنية، وبالتالي فان القرارات والأنظمة التي شرعتها الجمعية خلال الفترة السابقة من 30 كانون الأول و 15 كانون الأول جاءت بسبب التوافق بين القائمة الكردستانية والائتلاف العراقي الموحد . اللذان يشكلان الأغلبية في مقاعد الجمعية الوطنية[9] مما أسهمفي تشكيل الحكومة التي أخذت على عاتقها بناء العراق وتدعيم وتجسير الروابط بين مكوناته والتعامل مع بقية الملفات الساخنة وفي مقدمتها ملفي الأمن والخدمات[10]، فضلاً عن ذلك أعطى التميز للأقليات والقوميات غير العربية مثل الكردية والتركمانية والأحزاب الصغيرة، مما شكل نظاماً نسبياً هو الأصلح ان صح التعبير لوضع العراق آنذاك، إذأن في نظام التمثيل النسبي تكون الدوائر الانتخابية الكبيرة تحصل عليها القائمة . كما هو

الحال في ألمانيا وروسيا وهولندا . وبالتالي خلق أنموذجاً انتخابيا جديداً لم يشهده العراق من قبل .

وهو يأتي لصالح الأحزاب الصغيرة التي تمثل الأقليات القومية في سائر إنحاء البلاد[11]، وعلى هذا الأساس نجد أن التمثيل النسبي هو أن يضمن تمثيل الأقليات في دائرة انتخابية تبعاً للنسب الصحيحة للأصوات الحاصلة بشكل يتيح إعطاء مقاعد للأغلبية والأقلية، وعليه لا يعمل التمثيل النسبي إلا في إطار اقتراع القائمة بينما التمثيل بالأغلبية يمكن أن يعمل في إطار اقتراع القائمة كما في الاقتراع باسم واحد،إي بمعنى أن هناك خلل في اعتماد التمثيل النسبي لان تحديد دلالة الكيان السياسي تنصرف إلى اعتماد أسلوب التمثيل النسبي[12]، لهذا نص القانون على أن مجلس النواب يتألف من(275) مقعداً، (230) مقعد يتم توزيعها على الدوائر الانتخابية حيث تكون كل محافظة وفقاً للحدود الإدارية الرئيسية ، دائرة انتخابية واحدة تعنى بعدد من المقاعد بشكل يتناسب مع عدد من الناخبين المسجلين في المحافظة [13] .

المبحث الثاني : دور الجمعية الوطنية في تشريع القوانين

أ- قانون الاستفتاء العام

شرعت الجمعية الوطنية عند انبثاقها عدداً من القوانين، على الرغم من اعتبارها في كثير من الأحيانتأسيسيةأكثر منها تشريعيه نظراً لوجود الخلل الحاصل في التوازن، فضلاً إلى امتداد قائمة الائتلاف الموحد والقائمة الكردستانية في الجمعية والتي يتجاوز عددهم أكثر من (50) عضواً[14].

لقد أرست الجمعية الوطنية التجربة الديمقراطية من خلال تشريعها قانون الاستفتاء الذي صدر بالرقم (11) في 12/ت1 2005 م، المنشور في الوقائع العراقية ذي العدد (4500) لسنة 2005، فضلاً عن تشريعها قانون الانتخابات الجديد رقم (16) سنة 2005 ، الذي حددت فيه الانتخابات في المناطق كافة وليس منطقة واحدة مع وجود قائمة تعويضية[15]، فضلاً عن ذلك أسهمت الجمعية الوطنية في انجازها مسودة الدستور الذي حملَ اسم (دستور جمهورية العراق)

وجرى الاستفتاء عليه في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في 15ت1/ 2005، وكانت نتيجة التصويت وكما يلي :-

1- 41، 78 % نعم

2- 21،40 % لا

وبذلك يكون الشعب بهذه الـ(نعم) قد اقر وثيقة الدستور الدائم للعراق، التي بموجبها جرت الانتخابات في وقت لم يتجاوز15 كانون أول 2005، لتشكيل الحكومة العراقية في 31/كانون أول/2005، وعلى هذا الأساس تحول العراق (الحكومة) من المرحلة الانتقالية المؤقتة إلى المرحلة الدائمية، التي تؤسس لأربعة سنوات قادمة ابتداءً منبداية عام 2006 م[16] .

ب- الفترة الانتقالية :

تولت الفترة الانتقالية مهمتين أساسيتين في تاريخ العراق،الأولى كتابه الدستور والثانية إجراء أول انتخابات برلمانية في العراق، هذا عدا الاستحقاقات التي واجهتها في معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور، وتطبيع علاقات العراق مع دول الجوار، ثم مواجهة الإرهاب الذي وجه في عهدها ضربتين كانت كل واحدة منها كفيلة بإشعال فتيل فتنه لا تبقي ولا تذر،أولها حادثة جسر الأئمة، وثانيها تفجير مرقد الأماميين العسكريين في سامراء[17]. وهذه الفترة اعتبرت فترة مهمة في تاريخ العراق، من منطلق كتابة الدستور وإجراء انتخابات برلمانية حرة، بعيدة عن القيود .

الفصل الثاني

انتخابات 15 كانون الأول 2005

المبحث الأول : النتائج والتبعات

أ- الانتخابات بين الحقيقة والتشكيك:

شهدت انتخابات 15 كانون الأول 2005، عزوفاً كبيراً لأسباب عديدة، أهمها بلوغ الانشقاق بين أحزاب العملية السياسية ذروته والصراع على السلطة،إذا وصل التنازع حتى داخل الحزب الواحد، وبالتالي أدى إلى تصاعد حجم المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي[18]، حيث كان المواطن يتوقع انهيار العملية السياسية، لكن سرعان ما تبدد هذا التوقع إذ تغير الحال في عام 2007، حيث عادت الأحزاب التي قاطعت المشاركة في الحكومة إلى مواقعها، وظهرت الصحوات وانحسر عمل المقاومة والمناهضين للاحتلال، كما أن توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة كان من الأمور المهمة في تلك الفترة التي رسم فيها ملامح العمل السياسي[19]، والمتمثل في كيفية توزيع المناصب الوزارية على القوى السياسية، سواء التي مثلت وشغلت مقاعد في الجمعية الوطنية أو القوى التي قاطعت الانتخابات، بدعوى عدم شرعية الانتخابات مادامت قد أجريت في ظل الاحتلال الأمريكي، فضلاً عن استمرار تردي الوضع الاقتصادي للمجتمع العراقي،لقلة الخدمات المقدمة للمواطن من ماء وكهرباء وخدمات صحية وانتشار البطالة والتفاوت الكبير في المستوى ألمعاشي[20].

ب- الإجماع الوطني في الانتخابات:

تجاوز العراق كل هذه الصعوبات لان البعض ارادوا إفشال هذه الانتخابات من خلال محاولة تبثيط عزائم المواطنين والتشكيك بإمكانية حصولها، واستخدام أسلوب التخويف والتهديد، ولعلا لإقناع بأجراء هذه الانتخابات جاء بعد تدخل المرجعية الدينية التي عززت الإجماع الوطني في المشاركة بأجراء الانتخابات التي اعتبرها

البعض معالم طريق نحو الأمام وأسلوباً سلمياً لمواجهة مشروع الاحتلال الأمريكي[21]، وعلى هذا الأساس نجد أن الممارسة الانتخابية تلك أتاحت للتجربة الديمقراطية العراقية الانفتاح على جامعة الدول العربية، وعلى اغلب الدولة العربية ودول الجوار لتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة على أساس التفاهمات وإبرام الاتفاقات[22].

أ- انتخابات عام 2010 والمشروعية

الاستعدادات الأولية للانتخابات البرلمانية

بدأت أواخر عام 2009 التحضيرات الخاصة للانتخابات البرلمانية التي تقرر إجرائها في 7 آذار عام 2010، التي تمثل الانتخابات الثالثة التي حدثت منذ الاحتلال الأمريكي للعراق فيآذار عام 2003[23] . لهذا بدأت الانتخابات وفق أجواء مبدية للملتقي تبنتاها قناعات كثيرة[24] لاسيما بعد المخاض العسير الذي مرت به الكتل السياسية في البرلمان قبل إصدار قانون الانتخابات المرقم 26 الصادر في 9 كانون الأول 2009، الذي تم فيه تعديل قانون الانتخابات المرقم 16 الصادر في أيلول عام 2005 ومن هنا نقول بان مشروعية هذه الانتخابات حددت من خلال وقتها وكيفية توزيع الإلية والمحطات الانتخابية وعدد أعضائها وكيفية توزيعهم جغرافياً إيأن الصلاحيات القانونية المسنودة إليها دستورياً كانت واضحة إلاأننا نرى انها آخلت بالشروط وفق العديد من الشواهد أهمها[25] .

1- دعت المفوضية العليا (المستقلة) للانتخابات في العراق، الناخب العراقي منذ حزيران عام 2009،إلى تحديث سجل الناخبين معلنة ان هناك 8،5 مليون ناخب مسجل منذ عام2005 عليهم تحديث بياناتهم، بالإضافة إلى دعوة غير المسجلين الذين هم ضمن الفئة العمرية المولودة منذ 5 أب عام 1991.
2- لم تقم المفوضية منذ انتخابات عام 2005، وحتى بعد انتخابات مجالس المحافظات إلى مسح دقيق لحصيلة السكان العراقيين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات .
3- مع إعلان القانون الانتخابي المرقم26 في 9 كانون الأول[26] 2009 وتحديد موعد الانتخابات في (7) آذار عام 2010 أعلنت المفوضية العليا للانتخابات

أن سجلاتها وفق إحصائيات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية بلغ تعدادهم 19 مليون ناخب إي بزيادة 649 و 477 و 10 ناخباً إي ما يعادل 1،2294 ضعف العدد المسجل أصلاً لديهم .

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن أن نحدد المشروعية في انتخابات 2010 قد اعتبرها البعض مفقودة لسببين، السبب الأول : هو أن مجلس النواب العراقي في الأساس فقد الإجماع السياسي والمشروعية ، حين اعتبر مسألة تغيير الواقع السكاني وتعداده أداة لتقييم مناطق النفوذ في البرلمان فتغيير مرات عدة وفق التراضي بين المتنفذين سياسياً ضمن مناطقهم الجغرافية. أم السبب الثاني فهو الشكوك في مصداقية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحديث سجل الناخب الذي ظل في تساؤلات مابين التحديث والتسجيل بالنسبة للناخب[27].

ب- انتخابات عام 2010واهم المشاركين :

بدأت الانتخابات في 7 آذار عام 2010 وتنافس بالانتخابات قرابة (6281) مرشحاً بينهم (1813)امرأة توزعوا على12 ائتلافاً كبيراً و167 كياناً سياسياً على 325 مقعداً في البرلمان والذي يقوم بانتخابات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء و(310) موزعة على المحافظات الثمانية عشرة و(8) مقاعد للأقليات و(5) للمسيحيين ومقعد لكل من الصابئة الازيدين والشبك و(7) مقاعد تعويضية تمنح للقوائم التي تحصل على اكبر عدد من الأصوات[28] .

أسفرت النتائج عن فوز جزئي للقائمة العراقية التي يقودها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي حيث حصلت على 91 مقعداً مما جعلها اكبر القوائم في مجلس النواب ، قائمة ائتلاف دولة القانون برئاسة ، نوري المالكي حلت بالمركز الثاني بـ (89) مقعداً [29] .

المتتبع لهذه الانتخابات، يجدها بانها انتخابات كانت مثيرة للجدل ومحل خلافات قبل الانتخابات اذ حكمت المحكمة قبل الانتخابات بان القانون الانتخابي الحالي غير دستوري، فضلاً عن إجراء تغييرات في النظام الانتخابي عبر قانون جديد[30] .

وفي (15)كانون الثاني 2010 قامت المفوضية العليا للانتخابات بمنع (499) مرشح من الانتخابات بسبب ارتباطهم بحزب البعث المحظور، وقبل انطلاق الحملة الانتخابية في 12 شباط 2010 ، أكدت مفوضية الانتخابات أن الاستئنافات للمرشحين الممنوعين من الترشيح تم رفضها وان (456) ممنوع من الترشح لن يشاركوا بالانتخابات وفي 19 نيسان عام 2010 تم إعادة فرز الأصوات في بغداد [31]... وفي 14 أيار أعلنت مفوضية الانتخابات انه بعد إعادة فرز 298 ، 11 صندوق انتخابي لم يثبت حدوث أي تزوير أو تغيير في النتائج أعقبها بعد ذلك افتتاح البرلمان الجديد في 14 حزيران عام 2010 .

جـ- الائتلافات والكيانات المشاركة في الانتخابات :

شاركت في الانتخابات البرلمانية العراقية عام 2010 العديد من الائتلاف والكيانات أهمها[32] .

1- قائمة الائتلاف الوطني العراقي رقم (316) برئاسة إبراهيم الجعفري، وتضم المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم، والتيار الصدري، والمؤتمر الوطني العراقي بزعامة احمد الجلبي، وتيار الإصلاح الوطني بزعامة إبراهيم الجعفري .
2- القائمة العراقية رقم (333) برئاسة إياد علاوي، وتضم العديد من الشخصيات صالح المطلك وجمال الكربوليأمين عام الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل)، وطارق الهاشمي ، وأسامة النجيفي، ورافع العيساوي[33].
3- قائمة ائتلاف دولة القانون رقم (337) التي يقودها[34] رئيس الوزراء نوري المالكي وتضم العديد من شخصيات حزب الدعوة .
4- قائمة التحالف الكردستاني القائمة (372) التي تضم الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني بزعامة الرئيس العراقي جلال الطالباني والديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني .
5- قائمة ائتلاف وحدة العراق برئاسة وزير الداخلية جواد البولاني[35]
6- قائمة جبهة التوافق العراقية برقم 338 التي تضم الحزب الإسلامي العراقي.

7- قائمة التغيير كوران التي يتزعمها نوشيروان مصطفى التي يتركز ثقلها في السليمانية

8- قائمة أحرار بزعامة إياد جمال الدين

9- قائمة اتحاد الشعب وهي قائمة الحزب الشيوعي التي يتزعمها حميد موسى

د- نتائج الانتخابات الأخيرة

1- وفي مشاركة هذه القوائم،أعلنت المفوضية العليا للانتخابات نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية في26آذار2010، التي أظهرت تقدم القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي حيث حصلت على91 مقعداً، وحصل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي على89 مقعداً، بينما حصل الائتلاف الوطني العراقي على70مقعداً والتحالف الكردستاني على43 مقعداً[36]

ومن خلال نتائج الانتخابات تلك، يتضح لنا أن انتخابات عام 2010، عززت مفهوم التمحور حول المضامين السياسية،على الرغم من وجود الاحتلال الأمريكي، وهذا يدلل على نضج المفهوم العام لدى المواطن العراقي والإصرار على تغيير الواقع السياسي المحاصصي باستخدام الأدوات النافذة في العملية السياسية، التي وضعها الاحتلال الأمريكي منذ عام 2003 والتي منها قانون الانتخابات وآلياته .

الخاتمـــــــة

وتأسيسا على ماتقدم ،نجد ان المرحلة التي مر بها العراق منذ عام2003الى 2010، هي بحد ذاتها مرحلة تغير على مستوى العملية السياسية ، وخوض هذه الانتخابات التي تعددت فيها المشاركة الحزبية المتمثلة بالاحزاب ، وجعل العراق في دائرة انتخابية واحدة بعيدة عن التشكيك فالاحزاب التي شاركت في انتخابات عام 2005 جددت مشاركتها في انتخابات عام 2010 التي ظهر فيها الاجماع الوطني ،على الرغم من الخلافات حول ماافرزته القوائم الفائزة الاانها شهدت اقبالا كبيرا من قبل المواطن على صناديق الاقتراع ،التي عدها اسلوبا سلميا واضحا لمواجهه الاحتلال الامريكي، وبالتالي ارست هذه التجربة دعائم الممارسة الديمقراطية الجديدة التي انطلقت من خلال الاستنتاجات التالية:

1- أرست هذه الانتخابات في جعل العراق ضمن دائرة انتخابية واحدة
2- على الرغم من ان العراق كان يقبع تحت الاحتلال الامريكي الا انها اي الانتخابات جرت وفق انسيابية معدة متحديه كل الظروف اذ شهدت اقبالا من قبل المواطنين على صناديق الاقتراع
3- انطلقت اغلب الاحزاب نحو المشاركة والترشح على الرغم من غياب قانون انتخابات ينظم عملها والذي استمر غائبا الى الوقت الحالي
4- اثبتت هذه الانتخابات ان المشهد السياسي العراقي في تطور مستمرمن التفرد بالحكم والانتقال الى مرحلة جديدة متمثلة بالفترة الانتقالية و الحكومة المنتخبة التي حدد معيارها بأربعة سنوات
5- اوجدت هذه الانتخابات عملية تحول واضحة نحو اول حكومة منتخبة من الشعب وبغض النظر عن المشاركة في الانتخابات

الهوامش

1. د.سعد جواد قنديل ، دليل الانتخابات169 ، بغداد ، 2005 ، ص 6
2. المصدر نفسه ،ص8.
3. مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 313 في 2005/5/3 /ص3
4. د. سعد جواد قنديل ، المصدر السابق ص 9
5. المصدر نفسه ،ص12
6. د. نعيم كاظم جبر / أحكام قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم 36 لسنة 2008 ، بغداد ، ط1 ، 2009 ، ص 2 .
7. د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، الانتخابات النيابية العراقية ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، العدد (3) ، 2006 ، ص2 .
8. د. أسماء جميل وآخرون / مفهوم المشاركة السياسية بين صناعة القرار والتبعية ، مؤسسة مدارك ، بغداد ، ط1 ، 2008، ص8 .
9. د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، المصدر السابق / ص3 .
10. بلا ، دور الائتلاف العراقي الموحد في حفظ التوازن الوطني ، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، مكتب الثقافة والإعلام ، (15) ، سلسلة الثقافة السياسية ، بغداد ، ط1، 2009 ، ص5
11. د. عادل محمد القيّار ، الانتخابات لماذا ، الثقافة الديمقراطية (3)، السنة الثالثة، بغداد ، ص29 .
12. د. ضاري رشيد الياسين، الانتخابات العراقية بين الإمكانات والمعوقات ، نشرة شهرية ، العدد (6) ، بغداد، 2004 ، ص 11 .
13. أ.د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، المصدر السابق ، ص .3
14. د. وائل عبد اللطيف الفضل ،أصول العمل النيابي (البرلماني) دراسة على ضوء دستور جمهورية العراق لعام 2005 ، 2006 ، ص 130 ، ص 129 .
15. المصدر نفسه ، ص30
16. المصدر نفسه ، ص33 .
17. إبراهيم الجعفري / أوراق من ذاكرة الحكومة العراقية الانتقالية ، دار المسار العربي للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009 ، ص 7-8

18. هيثم غالب الناهي ، الانتخابات البرلمانية العراقية بين أزمة تنافس الائتلاف ومصداقية المفوضية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 375، لسنة 33 ، 2010 ، ص 53
19. المصدر نفسه ، ص 85 .
20. المصدر نفسه ، ص64 .
21. جاسم يونس محمد الحريري ، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الأمن الإقليمي والدولي ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ص 34-35
22. إبراهيم الجعفري ، تجربة حكم ، ط1 ، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت ، 2008 ، ص 86 ، 93 .
23. إبراهيم الجعفري / أوراق من ذاكرة الحكومة العراقية الانتقالية ، دار المسار العربي للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009 ، ص 7-8
24. مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 373 ، السنة(32) ، 3 آذار 2010 . ص 24.
25. مجلة شعوب ، العدد الثامن عشر ،بغداد ، 2010 ، ص 24.
26. هاتف الاعرجي (مفهوم الشرعية والمشروعية في أبحاث الفقهاء) جريدة الاتحاد 2005/1/29
27. وكالة أنباء الإعلام العراقي 12ت2 2009 .
28. المصدر نفسه ،ص3.
29. http://www.ngties.com/20/5/world /middleaast/04Iraq/ntml
30. http://online.wsj.com/article/sb125770031185936775.ntml
31. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الإخبار 26 آذار 2010 ومحطات فضائية (العراقية ، العربية ، الجزيرة ، وغيرها بث مباشر لمؤتمر صحفي لإعلان النتائج 7،43 مساءً بتوقيت بغداد .
32. وكالة أنباء الإعلام العراقي 15 آذار 2010 .
33. الصباح (شبكة الإعلام العراقي المستقل 2010/3/8)
34. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الأخبار 16 و 26 آذار 2010
35. مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، السنة 33 ، العدد 375 في 2010/4/5 .
36. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الأخبار 22 كانون الثاني 2010 .

المصادر والمراجع

1- د. سعد جواد قنديل ، دليل الانتخابات 169 ، بغداد ، 2005 ، ص6 .
2- د. نعيم كاظم جبر ، أحكام قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم 36 لسنة 2008 ، بغداد ، ط8 ، 2009 ، ص2 .
3- د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، الانتخابات النيابية العراقية ، المجلة السياسية والدولية، العدد (3) ، 2006 ، ص2 .
4- د. أسماء جميل وآخرون ، مفهوم المشاركة السياسية بين صناعة القرار والتبعية ، مؤسسة مدارك ، بغداد ، ط1 ، 2007 ، ص8
5- بلا ، دور الائتلاف العراقي الموحد في خطط التوازن الوطني ، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، مكتب الثقافة والأعلام (15) سلسلة الثقافة السياسية، بغداد ، ط1، 2009 ، ص5
6- د. عادل محمد القيار ، الانتخابات لماذا ، الثقافة الديمقراطية (3) السنة الثالثة ، بغداد، ص29 .
7- د. ضاري رشيد الياسين، الانتخابات العراقية بين الإمكانيات والمعوقات ، نشره شهرية ، العدد (6) ، بغداد ، 2004 ، ص11 .
8- د. وائل عبد اللطيف الفضل ، أصول العمل النيابي (البرلماني) دراسة على ضوء دستور جمهورية العراق لعام 2005 – 2006 ، ص130 ، ص 129 .
9- إبراهيم الجعفري ، العراق من ذاكرة الحكومة العراقية الانتقالية، دار المسار العربي للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009 . ص 8-7 .
10- هيثم غالب الناهي ،الانتخابات البرلمانية العراقية يبين أزمة تنافس الائتلاف ومصداقية المفوضية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 375 ، السنة 33 ، 2010 ، ص 53 .
11- جاسم يونس محمد الحريري ، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته علىالأمنالإقليمي والدولي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ص 32-35 .
12- إبراهيم الجعفري ، تجربة حكم ، مركز دراسات المشرق العربي ، بيروت ، ط1 ، 2008 ، ص 86 – 93 .
13- بلا ، الظاهرة الانتخابية ، مؤسسة الكتاب الثقافية ، بغداد ، ط4 ، 2010 ، ص29.

14- هاتف الاعرجي (مفهوم الشرعية ، والمشروعية) في أبحاث الفقهاء ، جريدة الاتحاد 2005/1/29 .
15- مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد 313 في 2005/5/3 ، ص3 .
16- مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد 373 ، السنة (32) 3 آذار 2010 ، ص 24 .
17- مجلة سقوف ، العدد (18) ، 2010 ، ص 24 .
18- وكالة أنباء الأعلام العراقي ، 12 ت2 ، 2009 .
19- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الأخبار ، 26 آذار / 2010 ومحطات فضائية (العراقية ، العربية ، الجزيرة ، وغيرها بث مباشر لمؤتمر صحفي لإعلان النتائج 43 ، 7 مساءً بتوقيت بغداد .
20- وكالة أنباءالإعلام العراقي 15 آذار 2010 .
21- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الأخبار 16و26 آذار 2010 .
22- الصباح ، شبكة الإعلام العراقي المستقل 2010/3/8 .
23- مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت السنة (33) العدد 375 ، في 2010/4/5 .
24- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الأخبار ، 22 كانون الثاني 2010 .

25- http://www.ngties.com/20/5/world /middleaast/04Iraq/ntml
http://online.wsj.com/article/sb125770031185936775.ntml